الأمم المتحدة

A/69/839/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
17 April 2015
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والستون
البند ١٦١ من جدول الأعمال (أ)
تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام
في الشرق الأوسط: قوة الأمم المتحدة
لمراقبة فض الاشتباك

# أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ والميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

| | |
|---|---|
| اعتمادات الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ | ٥٠٠ ٦٥٤ ٦٠ دولار |
| نفقات الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ | ٢٠٠ ٣٤٣ ٥٩ دولار |
| الرصيد الحر للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ | ٣٠٠ ٣١١ ١ دولار |
| اعتمادات الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ | ٩٠٠ ١١٠ ٦٤ دولار |
| النفقات المتوقعة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥[أ] | ٣٠٠ ٨٧٢ ٦٠ دولار |
| الرصيد الحر المقدر للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥[أ] | ٦٠٠ ٢٣٨ ٣ دولار |
| المقترح المقدم من الأمين العام للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ | ٧٠٠ ٣٠١ ٥٢ دولار |
| توصية اللجنة الاستشارية للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ | ٢٢٢ ٢٦١ ٥٢ دولار |

(أ) التقديرات في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

220415 210415 15-06101 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

# أولا - مقدمة

١ - سيترتب على توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الواردة في الفقرة ٣٦ أدناه تخفيض قدرة ٤٧٨ ٤٠ دولارا في المقترحات التي أوردها الأمين العام في تقريره عن ميزانية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (القوة) للفترة من ١ تموز/ يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/69/732). وفي الفقرات التالية، تقدم اللجنة توصياتها وملاحظاتها بشأن مسائل محددة، حسب الاقتضاء.

٢ - التقت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في التقرير، بممثلين عن الأمين العام قدّموا إليها معلومات وإيضاحات إضافية اختُتمت بردود خطية وردت في ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٥. وترد في نهاية هذا التقرير قائمة بالوثائق التي استعرضتها اللجنة وتلك التي استخلصت منها المعلومات الأساسية أثناء نظرها في تمويل القوة. وتعرض اللجنة الاستشارية بالتفصيل تعليقاتها وتوصياتها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام في آخر تقرير أصدرته بشأن هذا الموضوع (A/69/839). ولم يتسن لمجلس مراجعي الحسابات أن يضطلع بالمراجعة الميدانية المقررة بسبب اعتبارات أمنية في منطقة عمليات القوة (انظر A/69/5 (Vol.II)، موجز).

## الحالة في منطقة العمليات

٣ - أثناء نظر اللجنة في آخر التقارير التي أعدها الأمين العام عن القوة، تلقت هذه الأخيرة، بناء على طلبها، معلومات عن التطورات الأخيرة في منطقة العمليات، ولا سيما عن تأثر عمليات القوة بالحالة الأمنية. وأُبلغت اللجنة، بناء على استفسارها، أن القوة أُجبرت، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، على أن تُخلي بسرعة المنشأة التي كانت تتخذها مقرا لها في معسكر نبع الفوار على الجانب برافو. وأثناء فترة الانسحاب القصيرة، نقلت القوة كل ما استطاعت نقله من أصول. وأُبلغت اللجنة الاستشارية أيضا أن القوة تعذر عليها أن تزور المعسكر منذ انسحابها منه لقربه من خط المواجهة بين القوات المسلحة العربية السورية والعناصر المسلحة. غير أن القوة، باستخدام أجهزة المراقبة البعيدة المدى، خَلُصت إلى أن معظم الأصول نُقلت من مكانها؛ لذلك قررت إدارة البعثة شطب الأصول التي لم تتمكن من نقلها من المعسكر عند انسحابها.

٤ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية كذلك بأن انسحاب القوة من معسكر نبع الفوار استلزم إجراء عدة تغييرات عملياتية، منها إعادة تشكيل العنصر المدني، ونقل مقرها، وتقليل عدد الموظفين المدنيين. وأُبلغت اللجنة، عند استفسارها، بأن مقر القوة، بما في ذلك رئيس البعثة/قائد القوة وأفراد العنصر الفني، قائم حاليا في دمشق، في حين فندقي استأجرته البعثة

لاستغلاله كمقر مكتبي وسكني لعدد مبدئي يبلغ ١٥ فردا من الأفراد العسكريين وأفراد الأمن والدعم المتصلين بهم. ويتم الاضطلاع بعمليات القوة من معسكر عين زيوان الذي يتمركز فيه ٤١ موظفا دوليا ومعظم ضباط الأركان. وإضافة إلى ذلك، تحتفظ القوة حاليا بأربع مواقع في الجزء الشمالي من المنطقة الفاصلة وبموقع في الجزء الجنوبي وموقع على الجانب ألفا. وتجري الجهود لتدعيم الترتيبات اللوجستية، بما في ذلك بحث إمكانية إنشاء مرفق لوجستي قرب دمشق لإمداد القوات في الجزء الشمالي من المنطقة الفاصلة.

٥ - وفيما يتعلق بتأثير الحالة الأمنية وإعادة تشكيل القوة على احتياجات السفر، أُبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، أن الموظفين الدوليين الوافدين وضباط الأركان سافروا أولا إلى دمشق في البلد المضيف لتلقي تدريب تمهيدي قبل انتقالهم إلى قاعدة عمليات القوة بمعسكر عين زيوان، وأن الأفراد المغادرين للبعثة انتقلوا من المعسكر إلى دمشق. وإضافة إلى ذلك، يتكرر سفر الموظفين الدوليين المتمركزين في معسكر عين زيوان إلى مقر القوة المؤقت في دمشق ليحلوا محل زملائهم في فترات الراحة والاستجمام. وأُبلغت اللجنة كذلك أن الطريق المباشر بين معسكر عين زيوان ودمشق لم يعد آمنا للسفر بقوافل المركبات، وأنه، في ظل الأوضاع الأمنية التي تشهدها الجمهورية العربية السورية، يسلك المسافرون طرقا أطول من ذي قبل، ويضطرون أحيانا للمبيت في بيروت، حسب جدول الرحلات الجوية، بسبب حظر السفر في الجمهورية العربية السورية بعد حلول الظلام.

٦ - وأُبلغت اللجنة كذلك بأن البعثة تتوقع أن تنخفض نفقاتها عن المبالغ المعتمدة بالنظر إلى نقل ١٤٦ جنديا إلى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وانسحاب إحدى الوحدات. كذلك، تعتزم البعثة أن تلتمس إعادة توزيع تلك الموارد لتمويل مشاريع متنوعة لزيادة القدرة على تلبية احتياجاتها اللوجستية. وأُبلغت اللجنة أيضا بأنه إذا ثبت عدم كفاية الموارد المخصصة لتوفير العمالة والمواد اللازمة لتعزيز المواقع المختلفة، ستطلب القوة موارد إضافية في ميزانية الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦.

٧ - بالنظر إلى الحالة الأمنية السائدة في منطقة عمليات القوة وانسحابها السريع من معسكر نبع الفوار، تثني اللجنة الاستشارية على قدرة القوة على التصرف بمرونة ومواءمة عملياتها مع الظروف الصعبة، مع حفاظها في الوقت نفسه على سلامة وأمن الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين. وتثق اللجنة الاستشارية أن تقرير أداء القوة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ سيتضمن معلومات مفصلة عن حالة الأصول المتروكة في معسكر نبع الفوار.

## ثانيا - تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤

٨ - اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٧٨/٦٧، مبلغا إجماليه ٠٠٠ ٠١٩ ٤٨ دولار (صافيه ٤٠٠ ٧٤٢ ٤٦ دولار) للإنفاق على قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وفي ضوء تأثر عمليات القوة بالحالة الأمنية السائدة في الجمهورية العربية السورية، أعد الأمين العام لاحقا تقديرات منقحة للاحتياجات المطلوبة للإنفاق على القوة (A/68/505). واستنادا إلى توصيات اللجنة الاستشارية الصادرة في هذا الصدد، اعتمدت الجمعية العامة في قرارها ٢٦٠/٦٨ ألف، مبلغا إضافيا إجماليه ٥٠٠ ٦٣٥ ١٢ دولار، ليصل مجموع المبالغ المعتمدة للإنفاق على القوة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ إلى مبلغ إجماليه ٥٠٠ ٦٥٤ ٦٠ دولار (صافيه ٥٠٠ ٢٦٤ ٥٩ دولار). وبلغ مجموع النفقات للفترة مبلغا إجماليه ٢٠٠ ٣٤٣ ٥٩ دولار (صافيه ٥٠٠ ٩٨٠ ٥٧ دولار)، مما يقل عن المبلغ الذي اعتمدته الجمعية العامة بمبلغ إجماليه ٣٠٠ ٣١١ ١ دولار (صافيه ٠٠٠ ٢٨٤ ١ دولار)، أي أن معدل تنفيذ الميزانية بلغ ٩٧,٨ في المائة.

٩ - وكما هو موضح في الفرع ثالثا - ألف من تقرير الأمين العام، يُعزى الانخفاض الصافي في إنفاق القوة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بتكاليف الأفراد العسكريين بمقدار ٩٠٠ ٧٥٣ ٢ دولار والاحتياجات المتعلقة بتكاليف الموظفين المدنيين بمقدار ٢٠٠ ٨٩٨ دولار، وقابل هذا الانخفاض جزئيا زيادة في النفقات المتعلقة بالتكاليف التشغيلية بمقدار ٨٠٠ ٣٤٠ ٢ دولار (A/69/586).

١٠ - ويرد تحليل مفصّل للفروق في الفرع الرابع من تقرير الأمين العام. ويعزى انخفاض احتياجات الوحدات العسكرية أساسا إلى التأخر في تناوب الأفراد وترشيد الاحتياجات من حصص الإعاشة، وقابل هذا الانخفاض جزئيا زيادة الاحتياجات المتعلقة بتسديد التكاليف إلى البلدان المساهمة بقوات عن المعدات المملوكة للوحدات. وفيما يتعلق بالموظفين المدنيين، تُعزى زيادة الاحتياجات المتعلقة بالموظفين الدوليين إلى ارتفاع التكاليف العامة للموظفين عن التكاليف المقدرة في الميزانية، وقابل هذه الزيادة جزئيا انخفاض في الاحتياجات المتعلقة ببدل المخاطر نتيجة لتقلص وجود الموظفين وانخفاض تكاليف مرتباتهم بسبب انخفاض معدل تسوية مقر العمل. وتُعزى الأرصدة غير المنفقة من الاعتمادات المخصصة لنفقات الموظفين الوطنيين والمساعدة المؤقتة العامة أساسا إلى ارتفاع معدلات الشغور عن المعدلات المقدرة

في الميزانية، وقابل هذا الانخفاض جزئيا زيادة في الاحتياجات المتعلقة باستحقاقات منحة الانتقال المقدمة إلى الموظفين الوطنيين من أجل مساعدتهم على الانتقال إلى مواقع أكثر أمنا.

١١ - وفيما يتعلق بالتكاليف التشغيلية، نشأت احتياجات إضافية ضرورية تحت البنود الآتية: (أ) الاستشاريون (١٧٩ ٨٠٠ دولار)، ويعزى ذلك إلى الحاجة غير المتوقعة إلى الاستعانة بخبير استشاري للمساعدة في التفاوض على إطلاق سراح موظف محتجز (المرجع نفسه، الفقرة ٣٠)؛ (ب) السفر (١٩٤ ٠٠٠ دولار) ويعزى ذلك إلى نشر موظفين دوليين منتدبين لأداء مهام مؤقتة من أجل تعزيز الإدارة الأمنية وتحليل الحالة للقوة، وإنشاء مكتب دعم بديل على الجانب ألفا، وتقديم المساعدة في تنفيذ العقد الجديد لحصص الإعاشة، وقابل هذا الارتفاع جزئيا انخفاض في احتياجات السفر المتصل بالتدريب نظرا للحالة الأمنية (المرجع نفسه، الفقرة ٣١)؛ (ج) تكنولوجيا المعلومات (٤٠٩ ٥٠٠ دولار)، ويعزى ذلك إلى تقاسم التكاليف في المشاريع المختلفة من أجل خدمات الهياكل الأساسية، بما في ذلك نظام أوموجا، التي لم تُرصد لها اعتمادات (المرجع نفسه، الفقرة ٣٥)؛ (د) الخدمات الطبية (٢٣٨ ٠٠٠ دولار)، ويعزى ذلك إلى اقتناء المعدات الملائمة لمجموعة أكبر من الحالات الطبية الطارئة (المرجع نفسه، الفقرة ٣٦)؛ (هـ) لوازم وخدمات ومعدات أخرى (١ ٥٠٣ ١٠٠ دولار)، ويعزى ذلك إلى نقل خدمات الشحن القادم إلى موانئ أخرى في ضوء الحالة الأمنية، وارتفاع تكاليف التخليص الجمركي في ميناء بيروت وميناء حيفا بإسرائيل، وتكاليف النقل الإضافية من موانئ لبنان إلى معسكر نبع الفوار (المرجع نفسه، الفقرة ٣٧).

١٢ - ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة الاستشارية على المعلومات المتعلقة بأوجه الإنفاق التي يتضمنها تقرير الأداء، حيثما كان ذلك ملائما، في الفقرات المتصلة بها من المناقشة المتعلقة بالميزانية المقترحة للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ الواردة أدناه.

## ثالثا - معلومات عن الأداء في الفترة الحالية

١٣ - أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن المبالغ التي قسمت على الدول الأعضاء كأنصبة مقررة تتعلق بالقوة وصل مجموعها إلى ١ ٨٧٧ ١٥٣ ٠٠٠ دولار، منذ إنشاء القوة وحتى ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٤. وحتى ذلك التاريخ، بلغ مجموع المبالغ المسددة ١ ٨٤٢ ٧٣٢ ٠٠٠ دولار، وبلغ الرصيد غير المسدد ٣٤ ٤٢١ ٠٠٠ دولار. وفي ٩ شباط/فبراير ٢٠١٥، بلغت الموارد النقدية للقوة ٢٨ ٣٠٠ ٠٠٠ دولار؛ وبلغ الرصيد

النقدي المتاح ٠٠٠ ٤٩٣ ١٧ دولار بعد حجز احتياطي نقدي قدره ٠٠٠ ٨٠٧ ١٠ دولار يكفي لتغطية النفقات التشغيلية لمدة ثلاثة أشهر.

١٤ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية أن الرصيد غير المسدد من تكاليف المعدات المملوكة للوحدات بلغ ٠٠٠ ٥٤٢ دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وفيما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز، سُدد منذ إنشاء القوة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ مبلغ ٠٠٠ ٤٠٧ ٥ دولار لتسوية ١٧٧ مطالبة. ولا توجد مطالبات عالقة.

١٥ - وزوِّدت اللجنة الاستشارية بجدول يبين النفقات الجارية والمتوقعة للفترة، ويبين معها أسباب نشوء الفروق. ووصلت المبالغ المنفقة في هذه الفترة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ إلى ما قدره ٧٠٠ ٥٨٧ ٣٤ دولار من قيمة الاعتماد البالغ ٤٠٠ ٦٢٤ ٦٢ دولار. وأبلغت اللجنة بأن القوة تتوقع استخدام ٩٤,٩ في المائة من مخصصات ميزانيتها المعتمدة للفترة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥.

١٦ - وفيما يتعلق بشغل الوظائف العسكرية والمدنية الثابتة والمؤقّتة في القوة، زودت اللجنة الاستشارية بالمعلومات التالية (في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥):

| الفئة | الوظائف المأذون بها[أ] | الوظائف المشغولة | معدل الشغور (بالنسبة المئوية) |
|---|---|---|---|
| الوحدات العسكرية | ١ ٢٨٤ | ٩٣٤ | ٢٧,٣ |
| الموظفون الدوليون | ٤٦ | ٣٨ | ١٧,٤ |
| موظفو فئة الخدمات العامة | ١١٠ | ١٠٦ | ٣,٦ |
| الوظائف الدولية المؤقتة | ١٢ | ١١ | ٨,٣ |

(أ) يمثل أعلى قوام مأذون به للفترة.

نقل المركبات المدرّعة من بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية

١٧ - أُبلغت اللجنة الاستشارية عند الاستفسار بأنه تم الحصول على ٢٢ مركبة مدرعة وردت الإشارة إليها في تقرير الأمين العام من بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة الحالية (انظر أيضا A/69/586، الفقرة ١٩). ومع ذلك، ففي سياق تقريرها الصادر مؤخرا عن التصرف في أصول البعثة بعد إغلاقها، أُبلغت اللجنة بأن ما مجموعه ٣٠ مركبة من تلك المركبات قد نُقل إلى قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (A/69/847). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة بأن تسوية المخزون المتصل بتلك المركبات جارٍ. وفي ضوء التفاوت الجوهري المتعلق بعدد المركبات المنقولة، وبالنظر إلى ارتفاع

قيمة اقتناء تلك المركبات، تتوقع اللجنة الاستشارية أن يقدم الأمين العام معلومات مستكملة عن حالة ومكان المركبات المدرعة المتبقية الثماني إلى الجمعية العامة عند النظر في هذا التقرير.

## رابعا - الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦

### ألف - الولاية والنتائج المقررة

١٨ - أنشأ مجلس الأمن ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك بموجب قراره ٣٥٠ (١٩٧٤). وقرر المجلس بموجب قراره ٢١٩٢ (٢٠١٤) تجديد ولاية القوة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥. وفي ذلك الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن البعثة ستواصل تنفيذ ولايتها المتمثلة في الحفاظ على وقف إطلاق النار بين القوات الإسرائيلية والسورية والإشراف على فض الاشتباك في المنطقة الفاصلة.

١٩ - ويذكر الأمين العام في تقريره عن الميزانية المقترحة لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، أنه في ضوء المستجدات التي طرأت على الحالة الأمنية في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة، قامت القوة وفريق مراقبي الجولان بنقل الأفراد بصفة مؤقتة من معسكر نبع الفوار إلى الجانب ألفا. ونُقلت مهام مقر قيادة القوة إلى دمشق، فيما نُقلت قاعدة العمليات إلى معسكر عين زيوان. وانسحبت القوة أيضا من ١٢ موقعا تابعا للأمم المتحدة وأربعة مراكز للمراقبة (A/69/732، الفقرة ٥). وشرح الأمين العام أيضا أن القوة حافظت عموما على وقف إطلاق النار القائم بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية، وإن كان ذلك وسط أجواء من التقلب المستمر، وأنها ستواصل بذل قصارى جهدها للمحافظة على وقف إطلاق النار على النحو المنصوص عليه في اتفاق عام ١٩٧٤ لفض الاشتباك بين القوات. وستستمر القوة، عقب نقل أفرادها من عدد من مواقع الأمم المتحدة على الجانب برافو، في رصد ومراقبة المنطقة الفاصلة، والمنطقة المحدودة السلاح بقدر أقل (المرجع نفسه، الفقرة ٧).

٢٠ - ويصف الأمين العام أيضا افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة الخاصة بالقوة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، مشيرا إلى أن العنصر الخارجي الذي سيشكل العقبة الرئيسية أمام تحقيق أهداف فترة الميزانية يتمثل في الحالة الأمنية السائدة في منطقة العمليات. ويذكر الأمين العام كذلك أنه، إذا سمحت الحالةُ الأمنية بعودة قوات قوة الأمم المتحدة التي نُقلت من الجانب برافو، فإن ذلك قد يستتبع طلب تمويل إضافي (المرجع نفسه، الفقرة ٩).

٢١ - وخلال الفترة، ستضم قوة الأمم المتحدة قوات قوامها ٩٥٠ فردا وستجري القوة تخفيضا طفيفا لعدد موظفيها المدنيين في مواقعها الأربعة (المقر الكائن في دمشق، ومعسكر عين زيوان، ومكتب التمثيل في دمشق، ومركز اللوجستيات). ويشير التقرير أيضا إلى أن القوة تعتزم ندب موظفين وطنيين للعمل في مركز اللوجستيات لكي تكون متأهبة لإعادة شغل المواقع التي أخلتها وتطويرها ولتوفير الدعم للقوات المتمركزة في جبل الشيخ. ويضاف إلى ذلك أن القوة بصدد إجراء استعراض لملاك الموظفين المدنيين بهدف تعزيز العنصر المدني إلى أقصى حدّ ممكن دعما لهيكل القوة الجديد بعد الانسحاب مؤخرا من معسكر نبع الفوار والحالة الأمنية في منطقة العمليات، التي تحول دون تنقل الموظفين الوطنيين بين الجانبين ألفا وبرافو (المرجع نفسه، الفقرات من ٨ إلى ١١ والفقرات من ٣ إلى ٧ أعلاه).

٢٢ - ويقدم الأمين العام أيضا لمحة عامة عن تعاون قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك مواصلة التعاون مع هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، وتوفير الدعم لمراقبي الهيئة العسكريين الذين هم أعضاء في فريق مراقبي الجولان، ولمكتب الاتصال التابع للهيئة في دمشق. وتنوي قوة الأمم المتحدة أيضا مواصلة تعاونها الوثيق مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والاستمرار في تلقي الدعم منها فيما يتعلق بحركة البضائع والأفراد عبر لبنان. ومن المقرر كذلك عقد اجتماعات دورية مع هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. وتنوي القوة أيضا مواصلة تقديم الدعم إلى مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية الكائن في دمشق والاستمرار في العمل عن كثب مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشأن المسائل الإنسانية التي تستجد في المنطقة الفاصلة (المرجع نفسه، الفقرتان ١٢ و ١٣).

## باء - الاحتياجات من الموارد

٢٣ - تبلغ الميزانية المقترحة لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ مبلغا إجماليه ٧٠٠ ٣٠١ ٥٢ دولار (صافيه ٨٠٠ ٩٠٠ ٥٠ دولار)، أي ما يمثل انخفاضا قدره ٢٠٠ ٨٠٩ ١١ دولار، أو ما نسبته ١٨,٤ في المائة، بالقيمة الإجمالية، عن الاعتماد البالغ إجماليه ٩٠٠ ١١٠ ٦٤ دولار للفترة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥. وتَرِد الاحتياجات من الموارد المالية في الفرع الثاني من تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة (A/69/732). وتغطي ميزانية القوة تكاليف إيفاد ٩٥٠ فردا من الأفراد العسكريين و ٥٤ موظفا دوليا (منهم ٨ موظفين يشغلون وظائف مموّلة في إطار المساعدة المؤقتة العامة)، و ٨٩ موظفا وطنيا.

٢٤ - ويرد تحليل كامل للفروق في الفرع الثالث من تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة. وتُعزى الزيادة في الاحتياجات من الموارد عما كان مقررا للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ بصورة أساسية إلى اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (١٠٠ ٢٠٧ دولار)، وهو ما يعزى إلى قيد الاعتمادات المخصصة لرسوم الشحن عن جميع المشتريات تحت هذه الفئة وفقا لتخطيط الأدوار في نظام أوموجا (المرجع نفسه، الفقرة ٤٣).

٢٥ - ويُعزى انخفاض الاحتياجات من الموارد عما كان مقررا للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ بصورة أساسية إلى ما يلي:

(أ) تحت بند الوحدات العسكرية (٦٠٠ ٠٨٨ ٨ دولار)، يُعزى انخفاض الاحتياجات إلى الانخفاض في قوام القوات المأذون به بما عدده ٣٣٤ فردا من أفراد الوحدات العسكرية وتراجع عدد عمليات التناوب المنفذة سنويا، وهو ما قابلته جزئيا زيادة في معدل بدل الإقامة المخصص لضباط الأركان بالبعثة وارتفاع في الاحتياجات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات (المرجع نفسه، الفقرة ٣٤)؛

(ب) تحت بند الموظفين الدوليين (٢٠٠ ٧٤٣ دولار)، يُعزى انخفاض الاحتياجات إلى اقتراح إلغاء وظيفتين ثابتتين دوليتين وإلى تطبيق معامل شغور نسبته ١٠ في المائة مقابل معامل شغور نسبته ٥ في المائة طُبق في ميزانية الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، وكذلك انخفاض التكاليف التقديرية لبدل المخاطر بسبب النقل المؤقت للموظفين من معسكر نبع الفوار إلى معسكر عين زيوان (المرجع نفسه، الفقرة ٣٥)؛

(ج) تحت بند الموظفين الوطنيين (٣٠٠ ٤٥٨ دولار)، يُعزى انخفاض الاحتياجات إلى اقتراح إلغاء ٢١ وظيفة ثابتة وطنية، وهو ما قابله جزئيا تطبيقُ معامل شغور نسبته ٥ في المائة مقابل نسبة ٦ في المائة طُبقت في ميزانية الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ (المرجع نفسه، الفقرة ٣٦)؛

(د) تحت بند المساعدة المؤقتة العامة (٥٠٠ ٩٢٨ دولار)، يُعزى انخفاض الاحتياجات إلى الإلغاء المقترح لوظيفتين من وظائف المساعدة المؤقتة العامة وتحويل وظيفتين مؤقتتين إلى وظيفتين عاديتين، وهو ما قابله جزئيا تطبيقُ معامل شغور نسبته صفر في المائة مقابل نسبة ٦ في المائة طُبقت في ميزانية الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ (المرجع نفسه، الفقرة ٣٧)؛

(هـ) تحت بند المرافق والهياكل الأساسية (٧٠٠ ٢٩٢ ١ دولار)، يُعزى انخفاض الاحتياجات في المقام الأول إلى تراجع الاحتياج لبعض المعدات واللوازم الهندسية؛ وتراجع تكلفة وحدة الوقود وانخفاض استهلاك وقود المولدات الكهربائية؛ وتراجع الاحتياج إلى

خدمات التجديد وخدمات بناء الطرق على الجانب ألفا، وهو ما قابلته جزئيا احتياجات إضافية لمرافق عامة ولخدمات التخلص من النفايات على الجانب ألفا، والحاجة إلى استئجار حيز مكاتب إضافي وأماكن إقامة إضافية للموظفين المنقولين (المرجع نفسه، الفقرة ٣٨)؛

(و) تحت بند النقل البري (٨٠٠ ٤٠١ دولار)، يُعزى انخفاض الاحتياجات إلى تراجع الاحتياج للوقود والزيوت ومواد التشحيم وقطع الغيار بسبب تقليص أسطول المركبات من ١٨١ مركبة إلى ١٧٥ مركبة في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ (المرجع نفسه، الفقرة ٣٩).

١ - الأفراد العسكريون

| الفئة | الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ | الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ |
|---|---|---|
| أفراد الوحدات العسكرية | ١ ٢٨٤ | ٩٥٠ |

٢٦ - تصل الموارد المطلوبة للأفراد العسكريين للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ إلى ٢٠٠ ٠٨٨ ٢٦ دولار، أي بانخفاض قدره ٦٠٠ ٠٨٨ ٨ دولار أو ما نسبته ٢٣,٧ في المائة، مقارنة بالمبلغ المخصص للفترة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥. ويعزى الانخفاض إلى انخفاض في القوام المأذون، على النحو المبين في الفقرة ٢٦ (أ) أعلاه.

٢٧ - توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد المقترحة للأفراد العسكريين.

٢ - الموظفون المدنيون

| الفئة | الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥[أ] | الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ |
|---|---|---|
| الموظفون الدوليون | ٤٦ | ٤٦ |
| الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة | ١١٠ | ٨٩ |
| الموظفون في إطار المساعدة المؤقتة العامة[ب] | ١٢ | ٨ |

(أ) يمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به/المقترح.

(ب) الموظفون الدوليون الممولة وظائفهم في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

٢٨ - تصل الاحتياجات المقدرة للموظفين المدنيين للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ إلى ٣٠٠ ٦١٧ ١٤ دولار، وهو ما يعكس انخفاضا قدره

٢ ١٣٠ ٠٠٠ دولار، أو ما نسبته ١٢,٧ في المائة، مقارنة بالمبلغ المخصص للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥.

٢٩ - وتعكس تقديرات تكاليف الموظفين المدنيين معدلات شغور قدرها ١٠ في المائة للموظفين الدوليين، و ٥ في المائة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة، وصفر في المائة للوظائف المؤقتة الدولية. ويستند معدل الشغور المقترح بالنسبة للموظفين الدوليين إلى متوسط معدل الشغور في الوظائف الدولية في الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ الذي بلغت نسبته ١١,٢ في المائة، وإلى الحالة الراهنة لعملية استقدام الموظفين المؤقتين الدوليين. أما معدل الشغور المقترح بالنسبة للوظائف الوطنية فيستند إلى متوسط معدل الشغور البالغ ٣,٧٩ في المائة في الفترة نفسها وإلى انخفاض مقترح في الوظائف الوطنية بما صافيه ٢١ وظيفة (A/69/732، الفقرة ٢٧).

٣٠ - ويقترح الأمين العام إجراء تخفيض صاف قدره ٢٥ وظيفة ثابتة ومؤقتة دولية ووطنية، بحيث يبلغ عدد هذه الوظائف ١٤٣ وظيفة في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ مقارنة بـ ١٦٨ وظيفة في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، على النحو التالي:

(أ) إلغاء ٢٥ وظيفة ثابتة ومؤقتة على النحو التالي: '١' ثلاث وظائف من فئة الخدمة الميدانية، من بينها وظيفة واحدة لمساعد مالي، إذ أن هذه المهام سيضطلع بها بشكل متزايد الموظفون الوطنيون بعد بدء العمل بنظام أوموجا (المرجع نفسه، الفقرة ٢٠)؛ '٢' وظيفة مؤقتة واحدة لموظف إداري برتبة ف-٣؛ '٣' ٢١ وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية بسبب نقل مقر قوة الأمم المتحدة مؤخرا، وإنشاء قاعدة العمليات في معسكر عين زيوان، وخفض قوام القوات وما نتج عن ذلك من انخفاض الاحتياجات من الدعم. ويذكر التقرير أن بعض المهام قد يوفرها متعهدون محليون في المستقبل، رهنا بالحالة في منطقة العمليات (المرجع نفسه، الفقرات من ٢٢ إلى ٢٥)؛

(ب) تحويل وظيفتين مؤقتتين إلى وظيفتين ثابتتين (وظيفة المستشار الخاص لقائد القوة برتبة ف-٥ ووظيفة موظف الاتصال والتنسيق برتبة ف-٤) (المرجع نفسه، الفقرتان ١٦ و ١٧).

ويرد في المرفق الأول من هذا التقرير ملخص لجميع التغييرات المقترحة في ملاك الموظفين.

٣١ - وفيما يتعلق باقتراح إلغاء ٢١ وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية، أُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن الحاجة إلى تلك الوظائف لم تعد قائمة بعد انتقال قوة

الأمم المتحدة من معسكر نبع الفوار، إذ أنه من غير المرجح، في ضوء الحالة الأمنية على أرض الواقع، العودة إلى المعسكر في هذا الوقت. وأُبلغت اللجنة أيضا بأنه، في حالة تمكُّن قوة الأمم المتحدة من العودة إلى معسكر نبع الفوار، فإن الحاجة ستكون قائمة إلى أعداد كبيرة من العمالة غير الماهرة، يمكن أن يُعهد بها إلى مصادر خارجية من مقدمي الخدمات التجارية، سواء عن طريق فرادى المتعاقدين أو ترتيبات خدمات العمل. وأُبلغت اللجنة كذلك بأن الوظائف الإحدى والعشرين المقترح إلغاؤها تشمل ٨ وظائف تُعتبر شبه ماهرة (بما في ذلك الوظائف الست في قسم الهندسة، إضافة إلى وظيفتي فني مركبات في قسم النقل) (انظر أيضا المرفق الأول). ويضاف إلى ذلك أن جميع وظائف صيانة المركبات في قوة الأمم المتحدة أصبحت الآن، نتيجة للنقل، تقع في الجانب ألفا وتُوفَّر من خلال مقدمي الخدمات التجارية، بينما نُقلت وظائف النقل، المقترح إلغاؤها، إلى معسكر نبع الفوار على الجانب برافو. وأبلغت اللجنة الاستشارية، إثر مزيد من الاستفسار، بأنه لما كان من غير المسموح للموظفين الوطنيين بالتنقل أو إجراء الاتصالات بين الجانبين ألفا وبرافو، فإنه لا يمكن بالتالي الاضطلاع بتلك المهام سوى من قِبَل موظفين دوليين.

٣٢ - تدرك اللجنة الاستشارية أن الإلغاء المقترح لـ ٢١ وظيفة من فئة الخدمات العامة هو نتيجة مباشرة للتغيير في هيكل القوة وموقعها.

٣٣ - وعلاوة على ذلك، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الإلغاء المقترح لوظيفة واحدة لمساعد مالي (من فئة الخدمة الميدانية) يعزى مباشرة إلى بدء تشغيل نظام أوموجا، وتتوقع أن يتم الإبلاغ في تقارير البعثات الأخرى عن تغييرات مماثلة في ملاك الموظفين يسهل رصدها.

٣٤ - وليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على التغييرات في ملاك الموظفين والموارد المتعلقة بالموظفين المدنيين التي اقترحها الأمين العام وتوصي بموافقة الجمعية العامة عليها.

٣ - التكاليف التشغيلية

| | التكاليف المعتمدة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ | التكاليف المقترحة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ | الفرق |
|---|---|---|---|
| التكاليف التشغيلية | ٨٠٠ ١٨٦ ١٣ | ٢٠٠ ٥٩٦ ١١ | (٦٠٠ ٥٩٠ ١) |

٣٥ - تبلغ الاحتياجات المقدرة لتغطية التكاليف التشغيلية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ ما قدره ٢٠٠ ٥٩٦ ١١ دولار، بما يمثل نقصانا قدره

٦٠٠ ٥٩٠ ١ دولار، أو بنسبة ١٢,١ في المائة، مقارنة بمخصصات الفترة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥. ويعزى النقصان في الاحتياجات أساسا إلى تقليص في الوحدات العسكرية ونقصان التكاليف في إطار المرافق والهياكل الأساسية، ويقابله جزئيا زيادة في الاحتياجات في إطار بند الخدمات الطبية واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (انظر الفقرتان ٢٤ و ٢٥ أعلاه).

٣٦ - ويتضمن تقرير اللجنة عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام ملاحظات وتوصيات تتعلق بتلك التكاليف التي يقترح الأمين العام توزيعها على ميزانية كل بعثة، بما في ذلك التطبيقات التي وضعها مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونُشرت في الميدان، والاحتياجات الإضافية المتعلقة بمبادرة سلسلة الإمدادات (A/69/839). ولا تتفق اللجنة مع اقتراح الأمين العام تحميل البعثات إجمالي تلك التكاليف، وتوصي بتقليص الاحتياجات المقترحة من الموارد في فرادى البعثات وفقا لذلك. ويتضمن الجدول ذو الصلة في تقرير المسائل الشاملة موجزا للتخفيضات التي توصي بها اللجنة حسب كل بعثة. وفي حالة قوة مراقبة فض الاشتباك، ستؤدي هذه التوصية إلى تخفيضات قدرها ٤٧٨ ١٢ دولاراً للاحتياجات من تكنولوجيا المعلومات، و ٢٠٠ ١١ دولار للخدمات الاستشارية، و ٨٠٠ ١٦ دولار للسفر الرسمي. ويتضمن تقرير اللجنة بشأن ذلك الموضوع ما يتصل بذلك من تسويات تصاعدية في الاحتياجات من الموارد المدرجة في حساب الدعم (A/69/860).

السفر في مهام رسمية

٣٧ - تشمل الميزانية المقترحة اعتمادا تحت بند السفر في مهام رسمية قدره ٠٠٠ ٤٢٥ دولار، وهو ما يمثل نقصاناً قدره ٢٠٠ ١٢ دولار، أو بنسبة ٢,٨ في المائة بالمقارنة مع مخصصات الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. وفي هذا الصدد، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن نفقات السفر في مهام رسمية للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ الحالية يُتوقع أن تزيد عن المخصصات بنسبة ٦١,٥ في المائة، في حين أن النفقات في إطار تلك الفئة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ زادت بنسبة ٣٣,٩ في المائة عن المخصصات. وأُبلغت اللجنة، بناء على طلبها، أن ارتفاع تكاليف السفر كان نتيجة لطرق السفر غير المباشرة التي تفرضها الحالة في منطقة العمليات والتشكيلة الحالية للبعثة.

النقل البري

٣٨ - يشير الأمين العام في تقريره إلى حدوث زيادة عامة في عدد المركبات الخفيفة من ١٢١ مركبة في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى ١٧٥ مركبة في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ (A/69/732، الفقرة ١٩، ٢-١-٣). وأُبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، بأن إجلاء موظفي البعثة من المدنيين والأفراد العسكريين من معسكر نبع الفوار وعدد من المواقع القائمة على خط برافو إلى معسكر عين زيوان على الجانب ''ألفا'' قد نجم عنه زيادة في الاحتياجات من المركبات في ذلك الموقع. وبناء عليه، أُعيد تشغيل عدد من المركبات بعدما كانت في السابق في عداد المركبات الفائضة التي يُنتظر البت في إعادة انتدابها؛ وشكّل هذا زيادة في المركبات تمثلت في عدد بلغ ١٧٥ مركبة من مركبات الركاب الخفيفة في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦. وفي هذا الصدد، زُودت اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، بتقسيم مستكمل للنسب المخصصة لقوة الأمم المتحدة من المركبات (انظر المرفق الثاني).

## خامسا - الخلاصة

٣٩ - ترد في الفقرة ٣٨ من تقرير الأداء (A/69/586 و Corr.1) الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يقيد لحساب الدول الأعضاء الرصيد الحر البالغ ٣٠٠ ٣١١ ١ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، وكذلك الإيرادات والتسويات الأخرى البالغة ٨٠٠ ٧١٠ دولار عن الفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

٤٠ - وترد في الفقرة ٤٤ من الميزانية المقترحة (A/69/732) الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وتوصي اللجنة الاستشارية أن تخصص الجمعية العامة مبلغا قدره ٢٢٢ ٢٦١ ٥٢ دولاراً للإنفاق على القوة لفترة ١٢ شهرا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، إذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

الوثائق

- أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (A/69/586 و Corr.1 و Corr.2)
- ميزانية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/69/732)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ وميزانيتها المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (A/68/782/Add.6)
- التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة عن فترة الاثني عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، وتقرير مجلس مراجعي الحسابات، المجلد الثاني، عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/69/5/Vol. II)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (A/69/838)
- قرار مجلس الأمن ٢١٩١ (٢٠١٤)
- قرار الجمعية العامة ٦٨/٢٦٠ باء بشأن تمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

# المرفق الأول

## موجز التغييرات المقترحة

من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦

| المكتب/القسم/الوحدة | العدد | الرتبة | اللقب الوظيفي | الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة | من/إلى |
|---|---|---|---|---|---|
| التوجيه التنفيذي والإدارة | | | | | |
| مكتب قائد القوة | ١ | ف-٥ | مستشار خاص لقائد القوة | تحويل | تحويل من وظيفة مساعدة مؤقتة عامة |
| | -١ | ف-٥ | مستشار خاص لقائد القوة (مساعدة مؤقتة عامة) | تحويل | تحويل إلى وظيفة عادية |
| | ١ | ف-٤ | موظف الاتصال والتنسيق | تحويل | تحويل من وظيفة مساعدة مؤقتة عامة |
| | -١ | ف-٤ | موظف الاتصال والتنسيق (مساعدة مؤقتة عامة) | تحويل | تحويل إلى وظيفة عادية |
| | - | | | | |
| العنصر ٢: الدعم | | | | | |
| مكتب رئيس خدمات الدعم المتكامل | -١ | ف-٣ | موظف إداري | إلغاء | |
| | -١ | | | | |
| الهندسة | -٢ | خ و | ميكانيكي مولّدات | إلغاء | |
| | -١ | خ و | مساعد لشؤون إدارة المرافق | إلغاء | |
| | -١ | خ و | سباك | إلغاء | |

| المكتب/القسم/الوحدة | العدد | الرتبة | اللقب الوظيفي | الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة من/إلى |
|---|---|---|---|---|
| | -١ | خ و | نجار | إلغاء |
| | -١ | خ و | تقني مياه ومرافق صحية | إلغاء |
| | -٦ | | | |
| قسم الميزانية والشؤون المالية | -١ | خ م | مساعد مالي | إلغاء |
| | -١ | | | |
| الخدمات العامة | -١ | خ م | مساعد لشؤون الخدمات العامة | إلغاء |
| | -١ | خ م | مساعد لشؤون السجلات | إلغاء |
| | -١ | خ و | مساعد لشؤون السفر | إلغاء |
| | -٥ | خ و | مساعد للأعمال المكتبية | إلغاء |
| | -٨ | | | |
| قسم الإمدادات | -٣ | خ و | مساعد للأعمال المكتبية | إلغاء |
| | -٣ | | | |
| قسم النقل | -٢ | خ و | فني مركبات | إلغاء |
| | -٣ | خ و | مساعد لشؤون النقل | إلغاء |
| | -٥ | | | |

| المكتب/القسم/الوحدة | العدد | الرتبة | اللقب الوظيفي | الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة من/إلى |
|---|---|---|---|---|
| قسم المشتريات | -١ | خ و | مساعد لشؤون المشتريات | إلغاء |
| | -١ | | | |
| المجموع | | | | |
| وظيفة دولية | -٢ | | | |
| وظيفة وطنية | -٢١ | | | |
| وظائف مؤقتة | -٢ | | | |
| المجموع | -٢٥ | | | |

# المرفق الثاني

## ألف - نسبة المركبات

| | الفئة | النسبة المئوية | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عوامل تأخر النشر | المراقبون العسكريون | صفر | | | | | |
| | الوحدات العسكرية | ٥ | | | | | |
| | شرطة الأمم المتحدة | صفر | | | | | |
| | وحدات الشرطة المشكّلة | صفر | | | | | |
| | الموظفون الدوليون | ٣ | | | | | |
| | الموظف الفنيون الوطنيون | صفر | | | | | |
| | الموظفون الوطنيون | ٥ | | | | | |
| | متطوعو الأمم المتحدة | صفر | عدد الموظفين حسب جدول ملاك الموظفين | عدد الموظفين مع احتساب عامل تأخر النشر | عدد سيارات الركاب الخفيفة المملوكة للأمم المتحدة المستخدمة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ | النسبة المسجلة في البعثة (عدد المستعملين/لكل مركبة) | النسبة القياسية (عدد المستعملين/ لكل مركبة) | النسبة المسجلة في البعثة (أعلى/أقل من النسبة القياسية) |
| | | | (١) | (١أ) | (٢) | (٣)=(١أ)/(٢) | (٤) | (٥) |
| ١ - سيارات الركاب الخفيفة | | | | | | | | |
| (أ) موظفو الأمم المتحدة الدوليون | | | | | | | | |
| (أ-١) | مركبات رئيس البعثة (الممثل الخاص للأمين العام/قائد القوة)، ونائب الممثل الخاص للأمين العام، والموظفين برتبة مد-٢، وكبار الشخصيات | | ١ | ١ | ٣ | ٠,٣ | ١,٠ | أعلى |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| (أ-٢) | مركبات الاستخدام العام للإدارة العليا للبعثة (مد-١) | ١ | ١ | ١ | ١,٠ | أعلى |
| (أ-٣) | ضباط الأمن المكلفون بالعمل في مفرزة الحماية للبعثة | – | – | – | ٢,٠ | – |
| (أ-٤) | الموظفون المدنيون الدوليون في المكاتب الفنية، وقسم الأمن والسلامة | ١٣ | ١٣ | ٦ | ٢,١ | ٢,٥ أعلى |
| (أ-٥) | الموظفون المدنيون الدوليون في أقسام خدمات الدعم المتكامل | ٢٩ | ٢٨ | ١٢ | ٢,٣ | ٢,٥ أعلى |
| (أ-٦) | الموظفون المدنيون الدوليون في أقسام الخدمات الإدارية | ١٠ | ١٠ | ٣ | ٣,٢ | ٤,٥ أعلى |
| (أ-٧) | متطوعو الأمم المتحدة ا | – | – | – | – | ٤,٥ – |
| (أ-٨) | الموظفون الفنيون الوطنيون | – | – | – | – | ٤,٥ – |
| المجموع الفرعي، (أ) موظفو الأمم المتحدة الدوليون | | ٥٤ | ٥٢ | ٢٥ | | |
| (ب) الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة | | | | | | |
| (ب-١) | المراقبون العسكريون | – | – | – | – | ٢,٥ – |
| (ب-٢) | الشرطة العسكرية | – | – | – | – | ٢,٥ – |
| (ب-٣) | أفراد شرطة الأمم المتحدة | – | – | – | – | ٢,٥ – |
| (ب-٤) | ضباط الأركان العسكريون في المقر | ٥٠ | ٤٨ | ١٣ | ٣,٧ | ٤,٥ أعلى |
| المجموع الفرعي، (ب) الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة | | ٥٠ | ٤٨ | ١٣ | | |
| المجموع الفرعي (أ) و (ب) | | ١٠٤ | ١٠٠ | ٣٨ | | |
| (ج) استخدامات أخرى | | | | | | |
| (ج-١) | موظفون من خارج الأمم المتحدة (المتعاقدون) | – | – | – | – | لا ينطبق لا ينطبق |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| (ج-٢) الوحدات العسكرية المشكلة (وفق مذكرات التفاهم) | ٩٠٠ | ٨٥٥ | ١٣٦ | ٦,٣ | لا ينطبق | لا ينطبق |
| (ج-٣) وحدات الشرطة المشكلة (وفق مذكرات التفاهم) | – | – | – | – | لا ينطبق | لا ينطبق |
| (ج-٤) حُدد حسب احتياجات البعثة | – | – | – | – | لا ينطبق | لا ينطبق |
| (ج-٥) سيارات اختبار السائقين | لا ينطبق | لا ينطبق | ١ | لا ينطبق | لا ينطبق | لا ينطبق |
| المجموع الفرعي، (ج) استخدامات أخرى | ٩٠٠ | ٨٥٥ | ١٣٧ | | | |
| المجموع | ١ ٠٠٤ | ٩٥٥ | ١٧٥ | | | |

| | عدد الموظفين حسب جدول ملاك الموظفين | عدد الموظفين مع احتساب عامل تأخر النشر | عدد سيارات الركاب الخفيفة المملوكة للأمم المتحدة المستخدمة | النسبة المسجلة في البعثة (عدد المستعملين/لكل مركبة) | النسبة القياسية (عدد المستعملين/ لكل مركبة) | النسبة المسجلة في البعثة (أعلى/أقل من النسبة القياسية) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | (١) | (١أ) | (٢) | (٣) = (١أ)/(٢) | (٤) | (٥) |

٢ - الحافلات

(أ) النقل بالحافلات الصغيرة

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الموظفون الوطنيون | – | – | – | – | ٨,٠ | – |
| (ب) النقل بالحافلات المتوسطة الحجم | | | | | | |
| الموظفون الوطنيون | – | – | – | – | ٢٠,٠ | – |
| مجموع سيارات الركاب الخفيفة | ١ ٠٠٤ | ٩٥٥ | ١٧٥ | | | |

## باء - التسوية

| سيارات الركاب الخفيفة المدرجة في الجدول ألف | عدد المركبات المملوكة للأمم المتحدة | عدد المركبات المملوكة للأمم المتحدة المدرجة في الميزانية | | تفسير الاختلافات بين (١) و (٢) و (٣) |
|---|---|---|---|---|
| | | تأمين المسؤولية قبل الغير | نفط وزيوت وشحوم | |
| | (١) | (٢) | (٣) | |
| سيارات ركاب ثقيلة رباعية الدفع لكبار الشخصيات | ٢ | – | – | |
| سيارات ركاب خفيفة ومتوسطة | – | – | – | |
| مركبات ثقيلة رباعية الدفع متعددة الاستعمالات | ٤٥ | – | – | |
| مركبات متوسطة رباعية الدفع متعددة الاستعمالات | ٨٢ | – | – | |
| مركبات ثقيلة رباعية الدفع متعددة الاستعمالات لكبار الشخصيات | ٢ | – | – | |
| مركبات متوسطة رباعية الدفع متعددة الاستعمالات لكبار الشخصيات | – | – | – | |
| سيارات نقل رباعية الدفع ذات مقصورة واحدة/مزدوجة | ٣٠ | – | – | |
| مركبات رباعية الدفع لنقل الجنود | – | – | – | |
| مركبات كهربائية للتحركات الداخلية القصيرة | – | – | – | |
| حافلات صغيرة تتسع لعدد يصل إلى ١٥ راكبا | ١٤ | – | – | |
| المجموع الفرعي | ١٧٥ | – | – | |
| الموجودات المتوقعة من سيارات الركاب الخفيفة ضمن المعدات المملوكة للأمم المتحدة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ وفق نموذج المقتنيات | ١٧٥ | – | – | |